في لقاء تناول الأوضاع بصعدة وضم قيادات وممثلي الأحزاب

رئيس مجلس الشورى: الأعمال الإرهابية لجماعة الحوثي تستهدف النظام الوطني، والجميع مطالبون بموقف موحد إزاءها

رئيس جهاز الأمن القومي: أنشطة عناصر الحوثي الإرهابية نجم عنها 42 شهيدا وجرح 81 آخرين من ضباط وجنود القوات المسلحة والأمن

صنعاء /سبأ:

عقد الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى امس بمقر مجلس الشورى وبحضور الأخ علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية رئيس جهاز الأمن القومي لقاء مع قيادات وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وهدف اللقاء إلى اطلاع قادة وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية على مستجدات وتطورات الأوضاع في عدد من مديريات محافظة صعدة، في ضوء الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي قامت بها العناصر التابعة للإرهابي الصريع حسين الحوثي ووالده وأشقائه.

وقد تحدث الأخ رئيس مجلس الشورى، واصفاً اللقاء بأنه تجسيد واضح لمفهوم الشراكة بين أطراف العمل السياسي في البلاد على قاعدة الرأي والرأي الآخر وعملاً بمبدأ الشفافية فيما يتصل بقضايا الوطن كبيرة كانت أو صغيرة.. وقال إن هذا اللقاء سيركز على تداعيات الفتنة الخطيرة التي تطل برأسها من جديد من على جبال صعدة على أيدي جماعة وأتباع الإرهابي الصريع حسين بدر الدين الحوثي.. مستعرضاً الجهود التي بذلتها الدولة بغية تطويق الفتنة وحقن الدماء والحرص على عدم إلحاق الأذى بالمواطنين في المحافظة.

واضاف الاخ رئيس مجلس الشورى إن الدولة ومنذ إشعال الإرهابي الصريع حسين الحوثي وجماعته فتيل الفتنة الدامية، أظهرت كامل حسن النية، فشكلت لجانا للوساطة، واتسع نطاق تلك اللجان لتشمل علماء أجلاء وساسة وممثلي أحزاب وتنظيمات سياسية وشخصيات شورووية وبرلمانية.. مشيراً إلى ان لجان الوساطة عرضت استعداد الدولة ضمان أن تؤدي تلك الجماعة دورها وفق القواعد الدستورية والقانونية استفادة من قرار العفو العام الذي أصدره فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومن نهج التسامح الذي أظهره فخامته، وكذا الاستفادة من النهج الديمقراطي وأجواء التعددية السياسية وحرية التنظيم السياسي، وعلى أن يكون لها الحق في التعبير عن نفسها من خلال صحف خاصة بها وتنظيم سياسي مثلها مثل

بقية القوى السياسية التي تنشط على الساحة الوطنية.

وقال إن كل تلك الضمانات إنما أرادت من خلالها الدولة أن تعبر عن حسن النية وأن تحقن الدماء، ولم تصدر تلك المواقف والمبادرات عن ضعف، بقدر ما هي الرغبة في استنفاد كافة الخيارات السلمية.. مؤكداً على أن موقف الدولة فيما يتعلق بممارسة الشعائر الدينية وفق المذاهب الإسلامية واضح وجلي ومعروف للجميع، باعتباره حق مكفول، لا يقف دونه عائق، وذلك تجسيداً لروح ونصوص الدستور.

واشار إلى أن هؤلاء الإرهابيين أشهروا السلاح في وجه الدولة وتحصنوا في الجبال، وهيأوا معسكرات التدريب ووفروا الأسلحة والعتاد وتدربوا عليها وتلقوا الأموال من الداخل والخارج، ثم انطلقوا ينفذون أعمالاً إرهابية وتخريبية، فاعتدوا على مواقع القوات المسلحة والأمن في محافظة صعدة وعلى الممتلكات العامة والخاصة، وألحقوا أفدح الضرر بالأمن والاستقرار والسكينة العامة في المحافظة.

وقال إن الإرهابي الحوثي وعناصره لا يهدفون من وراء تلك الأعمال التخريبية الحصول على حق مصادر في التعبير أو ممارسة شعائر دينية، فذلك مكفول في الشرع والدستور، بل يسعون وبكل وضوح وبدون مواربة إلى الانقلاب على الشرعية الدستورية، وعلى النظام والقانون.. مشيراً في هذا الصدد إلى الخلايا التي أنشأها الإرهابي الحوثي وجماعته في مناطق أخرى من البلاد، والتي قامت بأعمال إرهابية تخريبية واعتداءات وتفجيرات وقتلت العديد من الأشخاص في أمانة العاصمة عام ٢٠٠٤م.

واضاف الاخ رئيس مجلس الشورى في كلمته في لقاء الأحزاب والتنظيمات السياسية إنه ووفقاً لهذا المفهوم الانقلابي فإن الأمر لم يعد يتعلق بقضية داخلية، فهذه الجماعة تقوم بمهمتها الانقلابية بمساعدة وإسناد داخلي وخارجي.. واختتم كلمته بالتأكيد على أن ما تقوم به جماعة الإرهابي الصريع الحوثي هي أعمال إرهابية تخريبية تستهدف النظام الوطني، ولذلك فإنها قضية وطنية تستدعي من الجميع وقفة جادة ومسؤولة، والخروج بموقف موحد إزاءها.

من جانبه استعرض الأخ علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية رئيس جهاز الأمن القومي تطورات الفتنة التي أحدثها الإرهابي الصريع حسين الحوثي في عدد من مديريات صعدة، وذلك منذ انطلاقها في العشرين من شهر يونيو ٢٠٠٤م، والتي مثلت خروجاً عن الدستور والثوابت الوطنية من خلال استهدافها للوحدة الوطنية والنظام الجمهوري ومقاومة السلطات والمناداة بالعودة إلى النظام الإمامي البائد.

كما استعرض ما قامت به الدولة تجاه تلك الفتنة، في إطار ما يفرضه عليها واجب حماية الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، ومعالجة كافة الأوضاع الناجمة عن الفتنة بما في ذلك صدور قرار العفو العام من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٥م. وتطرق الاخ علي الآنسي الى الخسائر التي تكبدها الوطن جراء أحداث الفتنة التي أشعلها الإرهابي الصريع حسين الحوثي خلال مراحلها الأولى والثانية والثالثة، والتي أدت إلى استشهاد ٧٢٧ وجرح ٥٢٩٦، بالإضافة إلى الخسائر في الممتلكات العامة والخاصة والتي قدرت بمبلغ ستمائة مليون دولار.

وأشار مدير مكتب رئاسة الجمهورية رئيس جهاز الأمن القومي إلى أبرز الأنشطة الإرهابية الأخيرة التي قام بتنفيذها الإرهابي عبد الملك الحوثي والتي استهدفت المواقع العسكرية والأمنية، وشملت بناء التحصينات وعمل المتارس في عدد من مديريات محافظة صعدة.. كما شملت شراء الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وبكميات كبيرة، وعمل الكمائن واستهداف عدد من الشخصيات الاجتماعية والمشائخ وأعيان محافظة صعدة والمنجزات التنموية فيها، حيث نجم عن تلك الأنشطة الإرهابية خلال العام الماضي ٢٠٠٦م فقط استشهاد ٤٢ وجرح ٨١ من ضباط وصف وجنود القوات المسلحة والأمن.

واستمع قادة وممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى المعالجات التي أقرتها الدولة، والتي تشمل التأكيد على أهمية أن تسلم قيادات تلك العناصر الإرهابية نفسها للدولة وأن تسلم أسلحتها المتوسطة والثقيلة، وتسلم الجناة المتسببين في الأحداث إلى السلطة المحلية للتحقيق معهم وفقاً للقانون، وأن تعود عناصرها إلى منازلهم مواطنين صالحين يمارسون حقوقهم الدستورية بما فيها حق تشكيل حزب سياسي وفق معايير القانون النافذ.

اللقاء يدعو العناصر الإرهابية إلى الاستجابة للمعالجات التي أقرتها الدولة

ممثلو الأحزاب يثمنون جهود الدولة ومبادراتها السلمية لمعالجة قضية اتباع الحوثي

وقد عبر قادة وممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الدولة في سبيل إجلاء الحقيقة وإطلاع القوى السياسية على طبيعة ما يجري.

كما ثمنوا الجهود والمبادرات السلمية وحسن النوايا التي أظهرتها الدولة في تعاملها مع فتنة الإرهابي الحوثي وأنصاره، واعتبروا أن الدولة من خلال إجراءات الحل قد قدمت كل ما ينبغي عليها عمله.. وأكدوا في هذا السياق على أنه في حال لم تستجب تلك الجماعة إلى ما تطالب به الدولة، فإن على الدولة أن تقوم بواجبها وبمسئولياتها الدستورية والقانونية تجاه هذه القضية ومعاقبة كل من يخالف الدستور والقانون، وذلك لضمان الأمن والاستقرار والسكينة العامة في البلاد، وصون حقوق الدولة والمواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم. حضر اللقاء الدكتور رشاد الرصاص وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى رئيس لجنة شئون الأحزاب.

وزير الإعلام لدى لقائه قيادة اللجنة الوطنية للمرأة:

الاستراتيجية الوطنية للإعلام شملت قضايا المرأة بمفهوم وطني إسلامي

صنعاء / 14 أكتوبر:

أكد الأخ / حسن أحمد اللوزي وزير الإعلام على أهمية الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف السكاني والتي شملت قضايا المرأة والنوع الاجتماعي بمفهوم وطني إسلامي يكفل تأمين المساواة وتمكين المرأة وتفعيل دورها في الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

جاء ذلك خلال لقائه أمس الأخت / حورية مشهور نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة والقيادات النسائية باللجنة لمناقشة خطة الحملات الإعلامية المكرسة لخدمة قضايا المرأة وأهم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة والأسرة في الريف والمدينة .

وأوضح الأخ / الوزير بأن وسائل الإعلام المختلفة مستوعبة لدورها الخاص بالتوعية في القضايا التي تمس المرأة لا سيما تعليم الفتاة والحد من تسربها وكذلك القضايا المرتبطة بالزواج المبكر والإنجاب المبكر والعنف ضد المرأة والظواهر التي تنعكس سلباً على حياة الأسرة والمجتمع .. وقد تم في اللقاء استعراض ما تم إنجازه في البرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني بالوزارة فيما يتعلق بانتاج البرامج والحواريات والفلاشات الخاصة بالتوعية بقضايا المرأة حيث تم تخصيص (٧٧) فعالية إعلامية عبر البرنامجين الإذاعيين الأول والثاني وسبع إذاعات محلية إضافة إلى القناتين التلفزيونيتين الفضائية والثانية ، حيث بلغ إجمالي البث لهذه البرامج خلال العام المنصرم ٢٠٠٦م أكثر من أربعين ساعة بث إضافة إلى ١٥ تحقيقاً صحفياً جميعها ناقشت قضايا المرأة وفق رؤية اللجنة الوطنية للمرأة .

وقد أعربت الأخت حورية مشهور عن شكر اللجنة الوطنية للمرأة للدور الذي تقوم به قنوات الاتصال الجماهيرية ومنسقو البرنامج العام للإعلام في تلك القنوات فيما يتعلق بتوعية المجتمع بقضايا المرأة والأسرة والدور الذي تقوم به اللجنة في هذا الإطار وكذا شبكة مناهضة العنف ضد المرأة (شيما) ، كما أعربت عن أملها في خلق مزيد من التعاون والدعم من قبل وزارة الإعلام لإبراز التوعية بقضايا الزواج المبكر الإنجاب وتعليم الفتاة وغيرها من القضايا ذات الصلة المباشرة بالمرأة وقد تم في هذا الصدد الاتفاق على الخطة الإعلامية الخاصة بالاحتفال بيوم الثامن من مارس اليوم العالمي للمرأة من خلال كافة الوسائل الإعلامية والأعمال النوعية المكرسة لهذه المناسبة .

حضر اللقاء الأخ / حسين عمر باسليم الوكيل المساعد للوزارة المدير التنفيذي لبرنامج الإعلان والاتصال السكاني .

مدير عام الإدارة العامة لضريبة المبيعات:

الضريبة العامة على المبيعات ليست إلا ضريبة على القيمة المضافة

صنعاء / سبأ:

أوضح الأخ عبد الرب الزارعي مدير عام الإدارة العامة لضريبة المبيعات بمصلحة الضرائب أن الضريبة العامة على المبيعات ضريبة غير مباشرة استهلاكية تفرض على صفقات التجارة والاستيراد وتستوفى من المشترى في كل مرحلة من مراحل التوزيع مهما كان وضع الأشخاص الذين يقومون بهذه العمليات ولا تجبى مباشرة من المستهلك بل تستوفى من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاضعين لها.

وأشار الى أن هذه الضريبة تفرض على القيمة المضافة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل أنتاجها وتداولها الأجور الفوائد الإيجارات والأرباح فقط طالما يتم خصم الضريبة المدفوعة على المدخلات من الضريبة المستحقة على المخرجات حيث يمثل الفرق الضريبة الواجبة السداد للإدارة الضريبية.

وقال نستنتج من ذلك أن ضريبة المبيعات في اليمن ليست إلا ضريبة على القيمة المضافة فهي ضريبة متعددة المراحل تصيب الزيادة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل أنتاجها وتداولها التي تطرأ في نهاية مدة ما عن السلع المشتراه في بدايتها.

وبين الزارعي أن الأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة هم من بلغ حد التسجيل المقرر قانونا وهم المنتج الصناع ومؤدي الخدمات الخاضعة للضريبة وتجار الجملة والتجزئة متى بلغت مبيعاتهم من السلع المحلية والمستوردة الخاضعة للضريبة خمسين مليون ريال سنويا وهو الحد القانوني للتسجيل وكذا وكلاء التوزيع المساعدون الذين يبيعون باسم المكلف الأصلي مهما بلغ حجم مبيعاتهم.

وبموجب هذا الحد لن تخضع للضريبة ألا مبيعات السلع والخدمات التي تزيد عن ذلك الحد وبالتالي فإن كثيراً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرهم من أصحاب الورش والصناعات الحرفية وهم من ركائز المجتمع الثنائي النامي غير خاضعين للضريبة.

أما بالنسبة لعمليات الاستيراد فيخضع للضريبة كل شخص يستورد سلعا خاضعة للضريبة مهما بلغ رقم أعماله وتقوم مصلحة الجمارك بتحصيل هذه الضريبة لصالح مصلحة الضرائب.

وعن طريقة احتساب مبلغ الضريبة أشار مدير عام الإدارة العامة لضريبة المبيعات أن المبلغ يحتسب على مجموع المبيعات لكل فترة مالية أي نهاية كل شهر من أشهر السنة الميلادية. ويحق للمكلف أن يخصم من هذا المبلغ الضريبة التي سبق تحميلها على السلع أو الخدمات الضرورية لنشاطه خلال المدة نفسها.

وقال على الخاضع للضريبة التقدم في غضون ٢١ يوما التالية لانتهاء الشهر السابق بإقرار شهري للمصلحة مبينا به إجمالي معاملاته خلال الفترة الضريبية أو أن يدور الى الفترة التالية فائض الضريبة المدفوعة التي لم يستطع خصمها في الفترة ذاتها أو يطلب من الدولة استرجاع هذا الفائض.

وأضاف أذا كان الشخص مستوردا لسلع ما فتقدر قيمة السلعة المستوردة لأغراض الضريبة بالاستناد الى إجمالي القيمة الشاملة للواردات من السلع والخدمات في مرحلة التخليص الجمركي وبمعنى أخر تفرض على أساس القيمة سيف مضافا إليها الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى التي تفرض على السلعة عند الاستيراد باستثناء الضريبة العامة على المبيعات والمبالغ المحصلة تحت حساب ضرائب الدخل وتقوم بتحصيلها الإدارة الجمركية لصالح الإدارة الضريبية بصرف النظر عن كون المستورد بلغ حد التسجيل المقرر وفقا للقانون.

وأكد الزارعي أن الضريبة العامة على المبيعات ليس لها علاقة بارتفاع الاسعار ولن يكون لها أثر ملحوظ على مؤشر الاسعار الإجمالي حيث أن ثبات مستوى معدل الضريبة لأغلب السلع والخدمات بواقع ٥٠ وهو معدل منخفض بالمقارنة مع بلدان عربية أخرى.

وقال نسبة الضريبة في القانون وهي نسبة وحيدة مما يسهل إدارة وتطبيق هذه الضريبة مقارنة بالدول العربية التي تطبق هذه النسبة بشكل مرتفع ففي الاردن١٣ وتونس ١٨ والمغرب٢٠ و مصر ١٠٠٠.

وأشار الى انه عند حدوث واقعة البيع سيقوم المكلف باسترداد أية ضريبة قام بسدادها في مرحلة سابقة، لذلك يمنع منعا باتا إضافة الضريبة الى التكلفة.. حيث أن الضريبة يتم استردادها والتاجر هنا لن يتحمل ريالا واحدا كعب إضافي من هذه الضريبة والحالة الوحيدة التي سيتحمل فيها العبء هي عندما تتغير صفته من تاجر الى مستهلك.

ونوه إلى أن هذه الضريبة تستخدم في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث توزع عائداتها على جميع أفراد المجتمع وتأثيرها إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية من حيث الاستهلاك والادخار والاستثمار ولها دور إيجابي كفيل بأن يودى الى تحسين الحساب الجاري في ميزان المدفوعات حيث تعفى الصادرات من ضريبة المبيعات بتطبيق الضريبة عليها بسعر صفر على اعتبار أنها تخضع للضريبة في ميناء الوصول مع الميزة في أن المصدر وفقا لهذا المبدأ يستفيد من حق استرجاع الضريبة.

وعدد مدير الإدارة العامة للضريبة على المبيعات السلع والخدمات التي تم إعفائها من الضرائب وهى الأدوية والقمح والدقيق والأرز وكذا إعفاء الخدمات المالية والمصرفية و التأمين والخدمات الصحية والعلاجية والخدمات التعليمية بمختلف أنواعها إضافة الى كافة الخدمات التي تقوم بها الهيئات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل الجهات المختصة غير الهادفة للربح وخدمات النقل البرى الداخلي في نقل البضائع ونقل الركاب و صيانة الطرق وكذا خدمات تأجير أو تشغيل أو استغلال الأراضي والعقارات لأغراض السكن الخاص وخدمات المياه عدا المياه المعدنية والصحية المعبأة والمجارى والكهرباء وخدمات نظافة المنازل والشوارع وخدمات مكافحة التلوث المتعلقة بالبيئة بما فيها جمع النفايات والقمامة وخدمات ترميم المآثر التاريخية وخدمات الحجاج وكالات الحج والعمرة وخدمات الفنادق ذات النجمة واحدة فما دون.

وعن آلية تطبيق القانون بين أنها تقتضى إلزام المكلفين المسجلين بمسك السجلات والدفاتر المحاسبية المنتظمة وتحرير الفواتير الضريبية مما سيسهم بشكل فعال في تقليل الفاقد الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب المستحقة بأسس علمية أكثر واقعية وبما يحقق العدالة الضريبية لذلك.. منوها الى أن على المكلف الالتزام بمسك السجلات والدفاتر المحاسبية اللازمة لتسجيل الصفقات والإجراءات المرتبطة بها وفقا لما يحدده القانون التجاري. وإصدار فاتورة بيع عن كل صفقة محملة بالضريبة، إضافة الى الاحتفاظ بصور الفواتير والدفاتر و السجلات لمدة من ثلاث إلى خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التي تم فيها القيد بالسجلات.

وقال ليس من مصلحة المستورد أو المصنع أن يبيع بدون تحرير فاتورة لأنه لن يتمكن من استرداد ما قام بسداده ألا أذا باع لجهة أخرى وبفاتورة حيث يصبح لزاما عليه أن يقدم مستندات الاستيراد أو فواتير الشراء مع فواتير البيع لكى يتمكن من استرداد ما قام بسداده. لهذا السبب تم منح المسجل مطلق الحرية فى كيفية أعداد الفاتورة وبيان محتوياتها دون أن يتطلب الامر قيام المصلحة بطباعتها أو ختمها . أذن أصبح واجبا على كل مكلف أن يتعامل بالفواتير قانونا أولا . ولان ذلك فى مصلحته ثانيا.

وفيما يتعلق بالخصائص التى تتسم بها الضريبة العامة على المبيعات أفاد الزارعى بأنها تمنع الازدواج . لانها ضريبة عامة وتطال جميع السلع والخدمات أكانت وطنية المصدر أو مستوردة من الخارج . عدا السلع والخدمات المعفاة أو المستثناه من الضريبة فأساس الفرض فيها هو خضوع جميع السلع والخدمات والاستثناء هو إعفاء البعض منها لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية يراها المشرع وتفرض الضريبة بنسبة عامة ماعدا المعفاة منها بموجب القانون ووعاؤها هو القيمة الحقيقية الثابتة بفاتورة البيع . التي تمثل سعر البيع الفعلي للسلعة أو السعر المدفوع فعلا مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات مستبعدا منه بالطبع قيمة الضريبة.

وقال كما أنها تستوفى من قبل المكلفين الخاضعين في كل مرحلة من مراحل التصنيع والتوزيع والاستهلاك ولا تجبى مباشرة من المستهلك حيث تضاف الضريبة الى السعر النهائي للسلع والخدمات التي يشتريها المستهلك وتدفع للإدارة الضريبية بعد خصم ما سبق دفعه في المراحل السابقة من العملية الإنتاجية، وهى أيضا ذاتية الربط حيث تعتمد على التجاوب الطوعي عمليه الربط الذاتي فعلى المكلف أن يؤدي كل واجباته والتزاماته الضريبية من دون تدخل من جهة الضرائب على الإطلاق ووفقا للقانون أصبح احتساب الضريبة وسدادها من حق المكلف أو من ينوب عنه والإدارة الضريبية معنية بأخذ عينات من المكلفين لتقوم بالمراجعة الدفترية لحساباتهم.

وأضاف كما أن مبدأ الخصم يعتبر جوهر الضريبة العامة على المبيعات وهو خصم شامل لكافة المدخلات ويعنى عدم تحمل المسجل أية تكاليف وترتكز على نظام الاسترداد فمعظم دول العالم تعيد ما لا يقل عن نسبة ٣٠٤٠ من الضريبة المحصلة الى المكلفين بموجب قواعد الاسترداد في القانون.

كما أن حد التسجيل مرتفع الى مستوى رقم الاعمال السنوي خمسين مليون ريال للسلع والخدمات وهو شرط ضروري للخضوع للضريبة العامة على المبيعات.

وتابع كما أنها أنسب أنواع الضرائب في عدالتها وشمولها، فهي تشمل النطاق الأوسع في المجتمع وليست موجهة ضد فئة لمصلحة فئة أخرى.

فالضريبة العامة على المبيعات ترتكز على التجاوب الطوعي عملية الربط الذاتي في المسائلة الضريبية بمعنى أنه على المكلف أن ينفذ كل واجباته الضريبية من دون تدخل من أي جهة ضريبية على الإطلاق.

كما تتميز بالبساطة والكفاءة والفاعلية حيث تعمل على تجديد دم الإدارة الضريبية واستخدام نظم الميكنة بما يزيل السلبيات السابقة كالازدواج الضريبي وتعدد أسعار الضريبة، إضافة الى كونها حيادية كونها لا تتدخل في المنافسة بين المشروعات أو في تشكيل أنماط الاستهلاك حيث تعتمد معدل موحد ٥ وتطال كافة عمليات الدورة الاقتصادية دون أن يكون هناك اثر سلبي على قرارات الوحدة الاقتصادية بالإضافة الى تشجيع الاستثمارات من خلا ل استثناء السلع الرأسمالية من الخضوع.

واعتبر الزارعي الضريبة العامة على المبيعات توزيع للعبء الضريبي حيث لا تحصر هذا العبء على مرحلة معينة من مراحل الانتاج . بل تتوزع على اكبر عدد ممكن من المكلفين ولا تحصره بفئة من المجتمع مشجعة بذلك الاستثمار.

وأكد أنها أكثر الضرائب على الاستهلاك حيادية؛ أنها تطال كافة عمليات الدورة الإقتصادية وتعتمد معدلا ضريبيا واحداً ونتيجة لذلك فهي لا تؤثر سلبا على هيكلة الأسعار ولا تمس بالقواعد التنافسية ويؤمن لها حيادية تامة إزاء التبادل التجاري الخارجي والداخلي و ليس لها أي أثر سلبي على حركة الصادرات حيث لا يتوجب على المصدرين استيفاء الضريبة على مبيعاتهم فهي تفرض على الصادرات بمعدل صفري مما يمكن معه خصم أو استرداد الضريبة المدفوعة على المواد الداخلة في إنتاج السلع المصدرة وبالتالي ضمان القدرة على المنافسة في السوق العالمية.

منح ترخيص لمشاريع استثمارية بتكلفة تريليون و435 مليارا و677 مليون ريال أنجز منها 61 بالمائة

صنعاء / سبأ

بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار منذ تأسيسها في مارس ١٩٩٢م وحتى نهاية العام الماضي ٥٨٩٩ مشروعاً استثمارياً بتكلفة تريليون و٤٣٥ مليارا و٦٧٧ مليون ريال، توفر حوالي ١٨١ ألف فرصة عمل.. فيما بلغ إجمالي المنجز من تلك المشاريع حتى الآن نحو ٦١ بالمائة.

وأوضح تقرير صادر عن الهيئة حصلت وكالة الأنباء اليمنية / سبأ / على نسخة منه أن عدد المشاريع المرخصة خلال العام المنصرم ٢٠٠٦م بلغت ٣٦١ مشروعاً بتكلفة ٢٩٢ مليارا و٤٣٦ مليونا.

وحسب التقرير فقد جذب القطاع الصناعي خلال العام المنصرم ١٨٧ مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت ١٦٥ مليارا و ٧٥٤ مليونا ، توفر حوالي ٦١١٦ فرصة عمل ليحتل بذلك المرتبة الأولى من إجمالي المشاريع المرخصة ، فيما احتل القطاع الخدمي المرتبة الثانية بواقع ٧٢ مشروعاً وبتكلفة ٩٧ مليارا و٩٨٧ مليونا، توفر نحو ٣٣٧٨ فرصة عمل. واحتل القطاع السياحي المركز الثالث بواقع ٥٤ مشروعاً بتكلفة ١٨ مليارا و٥٥٧ مليون، يليه القطاع الزراعي ٢٩ مشروعا بتكلفة ٢ مليار و٦٤٢ مليون، ثم القطاع السمكي ١٩ مشروعاً بتكلفة ٧ مليارات و ٤٩٣ مليون ريال.

وأوضح التقرير أن نسبة الانجاز في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام ٢٠٠٦م بلغت ٥٣ بالمائة من إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة في نفس العام.

واعتبر الأخ / عبدالكريم مطير رئيس الهيئة العامة للاستثماران المشروعات الاستثمارية المرخصة خلال عام ٢٠٠٦م الأعلى منذ إنشاء الهيئة خاصة مايتعلق بالمشروعات الإستراتيجية .. مشيرا إلى أن من أهم هذه المشاريع الإستراتيجية مصنعي إنتاج الاسمنت بمحافظتي أبين وحضرموت ، ومشروعين لإنتاج الخرسانة الجاهزة بأمانة العاصمة.

ولفت مطير الى ان من ضمن المشاريع الإستراتيجية مشاريع خدمية وسمكية وسياحية تتمثل بالترخيص لشركة ثالثة للهاتف النقال بنظام / جي إس إم / والجامعة اللبنانية الدولية ومحطات لتعبئة السيارات بالغاز ، وكذا مشروع الكابل البحري فالكون فلاج بالمهرة .

كما تم الترخيص لإنشاء مزرعة لإنتاج الروبيان والأحياء البحرية بالمهرة، ومنتجع سياحي بمحافظة إب.وأكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن الهيئة نفذت خلال السنوات الأخيرة جملة من الإجراءات الهادفة الى تبسيط إجراءات الاستثمار والتعامل مع الهيئة كنافذة واحدة ، فضلا عن اعطاء فروع الهيئة بالمحافظات صلاحيات واسعة تشمل الترخيص لمشاريع استراتيجية.

وتسعى الحكومة خلال الفترة القادمة الى تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين مؤشرات اداء الاعمال واستكمال عناصر منظومة الحكم الجيد بكافة مكوناتها وأبعادها المؤسسية والقانونية والادارية والسياسية باعتبارها مدخلا اساسيا وفاعلا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وكان فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد وجه مؤخرا بمنح الارض مجانا للمشروعات الاستثمارية التي تزيد تكلفتها الاستثمارية عن ١٠ ملايين دولار.

وزير الصناعة والتجارة ومحافظ لحج يطلعان على سير العمل في المنشآت الصناعة بالمحافظة

لحج / سبأ

اطلع الأخوان الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة وعبد الوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة لحج على سير العمل الجاري في المنشآت الصناعية في مشروع مصنع الحديد والصلب بمنطقة الرجاع مديرية تبن البالغ تكلفته /٧٨/ مليون دولار وكذا مصنع الاسمنت بمديرية المسيمير البالغ تكلفته /٢٠٠/ مليون دولار التابع لمجموعات هائل سعيد أنعم.

واستمعا خلال زيارتهما لمصنع الحديد والصلب الى شرح من الأخ مطلوب عاطف رئيس مجلس الإدارة حول مراحل بدء الإنتاج التجريبي والطاقة الإنتاجية البالغة نحو /٥٠٠/ طن سنوياً ومهام غرفة التحكم للأعمال التشغيلية وأفران الصهر والخزانات التي تتسع لنحو /٢٥٠/ مليون لتر مع توفيره لنحو (١٢٠٠) ألف و فرصة عمل ومحطة كهربائية بقوة أربعين ميجاوات وآلات تشكيل الحديد بمختلف الأحجام لتلبية السوق المحلية وبمواصفات عالمية.

كما تعرف الأخوان شيخ والدرة على الاعمال الإنشائية ومكونات مصنع الاسمنت في وادي ساعم بالمسيمير الذي سيبدأ الإنتاج أواخر العام الجاري بطاقة مليون و /٥٠٠/ ألف طن سنوياً من مادة الاسمنت لتغطية السوق المحلية.

كما يوفر فرصة عمل . بالاضافة الى ما يحتويه المصنع من آلات لتكسير الحجارة ومنطقتي تخزين لـ /٢٧/ ألف طن إلى /١٥/ ألف طن من المواد الخام وكذا محطة كهربائية بطاقة /٤٠/ ميجاوات.

وأوضح وزير الصناعة والتجارة لوكالة الأنباء اليمنية سبأ بأن قيام المناطق والمنشات الصناعية في محافظة لحج يأتي في إطار اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمحافظة لتنميتها وتطويرها خاصة وأن المحافظة تحتوى على العديد من المواد الخام التعدينية والبيولوجية لم تستثمر بعد.. مؤكدا دعم الوزارة لكل الجهود الاستثمارية بالمحافظة وبالذات تلك التي توفر فرص العمل وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

فيما أشار الأخ عبد الوهاب الدرة محافظ محافظة لحج بأن المحافظة تمتلك كثير من المقومات الاستثمارية في مختلف القطاعات وأهمها الاستثمار الزراعي والتعديني والسمكي كونها تقع على الشريط الساحلي الذي يبلغ طوله /٢٦٥/ كيلومتر من المخا حتى رأس عمران الى جانب المقومات الاستثمارية في المجالات السياحية والصناعية.

رافقهما في الزيارة الإخوة إسماعيل ناصر الجند رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية وأحمد هائل سعيد أنعم نائب رئيس مجلس أدارة مجموعات هائل سعيد أنعم ورشاد هائل سعيد مدير منطقة عدن للمجموعة وعدد من المسؤولين في المحافظة.

وزير الصحة يترأس اجتماعا للشركاء المانحين للقطاع الصحي ويلتقي ممثل الوكالة اليابانية

صنعاء / سبأ

عقد أمس بصنعاء اجتماع للشركاء المانحين للقطاع الصحي برئاسة الدكتور عبدالكريم يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان.وجرى خلال الاجتماع الذي حضره وكلاء الوزارة للقطاعات المختلفة مناقشة واستعراض سير الاعمال والبرامج الصحية المدعومة من قبل المانحين، وما تم انجازه من أعمال المرحلة الأولى من مراجعة الوضع الراهن للبرامج الصحية المدعومة من قبل المانحين.

كما جرى مناقشة الصعوبات التي تواجه عملية التقييم والمراجعة لهذه البرامج.وأكد المجتمعون على ضرورة بذل الجهود لانجاز المراجعة حسب البرنامج الزمني المحدد مع التأكد من سلامة منهجية جمع البيانات ودقتها. كما التقى الدكتور عبد لكريم يحيى راصع وزيرالصحة العامة والسكان أمس الاثنين /كينيتش ساساكي الممثل المقيم الجديد للوكالة اليابانية للتعاون الدولي في اليمن.

جرى خلال اللقاء مناقشة علاقات التعاون الثنائي بين وزارة الصحة العامة والسكان والوكالة في المجالات الصحية المختلفة .حضر اللقاء الدكتور ماجد يحيى الجنيد وكيل الوزارة لقطاع الرعاية و/ ميكيكواوري منسقة المتطوعين اليابانية .